

## استقبال رسمي وشعبي عند معبر بيت حانون

## الحمد لله في غزة من أجل إنجاز المصالحة

◆ رئيس الوزراء الفلسطيني: ندرك ان الطريق لا يزال طويلا لكن شعبنا قادر على النهوض

◆ نجاح عمل الحكومة سيكون مرهونا بقدرتها التنفيذية على الأرض والميدان



رئيس الوزراء الفلسطيني في زيارته الأولى إلى قطاع غزة منذ 2015

ولايته بعد اربع سنوات، لكن لم تجر انتخابات رئاسية منذ ذلك الوقت.

وتأسس محمود عباس السلطة الفلسطينية منذ العام 2005، وكان يفترض ان تنتهي

فاتورة الكهرباء التي تزود بها اسرائيل القطاع، بالإضافة إلى تحديد عدد التصاريح الطبية التي

الذي سيئزل به الحمد لله، بحسب مراسل لفرانس برس. وقشلت جهود وساطة عديدة، خصوصا عربية، في تحقيق المصالحة وأنهاء الانقسام الفلسطيني. ولكن جهودا مصرية أثمرت أخيرا قبولا من الحركتين بمحاولة إنجاز المصالحة هذه المرة.

وسيطرت حماس على قطاع غزة منتصف العام 2007 بعد ان طردت عناصر فتح الموالين للرئيس الفلسطيني محمود عباس إثر اشتباكات دامية. وتفرض اسرائيل منذ عشر سنوات حصارا جويًا وبحريًا على القطاع الذي يبلغ عدد سكانه نحو مليوني شخص. وشهد قطاع غزة المحاصر ثلاث حروب مدمرة بين العامين 2008 و2014 بين الجيش الإسرائيلي والفضائل الفلسطينية. ويعتمد أكثر من ثلثي سكان القطاع الفقير على المساعدات الإنسانية.

## حماس أكثر براغماتية

ويأتي ذلك بعدما أعلنت حركة حماس موافقتها في 17 أيلول / سبتمبر على حل «اللجنة الإدارية» التي كانت تقوم مقام الحكومة في قطاع غزة، داعية حكومة الحمد لله إلى الحضور وتسلم مهامها في غزة. كما دعت إلى إجراء انتخابات. وتبقى قضايا عدة شائكة يتعين بحنها بين الطرفين، بينها استعداد حماس لمشاركة السلطة في القطاع، وتسليم أمن القطاع إلى السلطة الفلسطينية.

وحصلت القطيعة بعد ان فازت حماس في انتخابات 2006 للتشرعية، ورفض المجتمع الدولي قبول حكومة حماس وطالب الحركة اولا بنبذ العنف والاعتراف باسرائيل واحترام الاتفاقات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ووقعت حركتا فتح وحماس اتفاق مصالحة وطنية في نيسان / ابريل 2014، تلاه تشكيل حكومة وفاق وطني. الا ان الحركتين أخفقتا في تسوية خلافاتهما، ولم تنضم حماس عمليا إلى الحكومة.

واتخذت السلطة الفلسطينية سلسلة قرارات خلال الأشهر الأخيرة للضغط على حركة حماس، بينها وقف التحويلات المالية إلى القطاع، وخفض رواتب موظفي السلطة هناك، والتوقف عن دفع

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمدالله بعد وصوله امس الإثنين إلى قطاع غزة، ان «الحكومة بدأت بممارسة مهامها في غزة» حيث سيسعى إلى إرساء المصالحة مع حركة حماس التي تسيطر على القطاع منذ 2007.

ويرافق الحمد لله وزراء حكومته، وهي الزيارة الأولى للحكومة التي تتخذ من رام الله مقرا، إلى قطاع غزة منذ عام 2015.

وقال رئيس الوزراء الذي لقي استقبالا رسميا وشعبيا حاشدا عند معبر بيت حانون (إيريز)، في مؤتمر صحافي عقده فور وصوله «الحكومة بدأت بممارسة مهامها في غزة ابتداء من اليوم».

وتابع «نعود إلى غزة من جديد لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة. نحن الآن امام سلسلة خطوات وبرامج عمل من شأنها التخفيف عن السكان، اولوياتنا التخفيف من معاناة اهل غزة».

وكان في استقبال الوفد الكبير العشرات من كوادر حركة فتح وعدد من مسؤولي حركة حماس وحوالي ألفي فلسطيني تجمعوا امام البوابة الخارجية للمعبر، بحسب مراسل لوكالة فرانس برس.

وتأخر دخول الوفد نحو نصف ساعة بسبب خلاف بين جهاز أمن حماس والسلطة حول مواضيع تتركز عناصر الأمن، الا ان الوفد المصري الذي وصل أمس إلى غزة حسم الخلاف، حسب مصدر فلسطيني فضل عدم الكشف عن اسمه.

وشارت في الاستقبال بإيعاز من وزارة الداخلية التابعة لحماس فرقة حرس شرف موسيقية مكونة من 45 عنصرا.

وقال الحمد لله ان «نجاح عمل الحكومة سيكون مرهونا بقدرتها التنفيذية على الأرض والميدان، وإحداث تأثير واسع على المواطن». وقال «ندرك ان الطريق لا يزال طويلا وشاقا، لكن شعبنا قادر على النهوض من جديد».

والتقى الحمد لله رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية ورئيسها في قطاع غزة يحيى السوار. وسيترأس اجتماع الحكومة الاسبوعي الثلاثاء في غزة.

وتم نشر مئات من قوات الأمن التابعة لحركة حماس في شوارع مدينة غزة وقرب الفندق

## مع استمرار الأزمة الدبلوماسية الخليجية

## ظريف يجري محادثات في عمان قبل زيارة إلى قطر

أجرى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف امس الاثنين محادثات في سلطنة عمان قبل توجهه إلى قطر للبحث في العلاقات بين إيران وقطر، وذلك على خلفية الأزمة الدبلوماسية في الخليج، بحسب ما افادت مصادر رسمية.

وأوردت وكالة الأنباء العمانية ان ظريف بحث في عمان في «مجالات الطاقة والتجارة والقتل». وتقيم سلطنة عمان علاقات ودية مع إيران رغم انتمائها إلى مجلس التعاون الخليجي الذي يضم السعودية والبحرين والامارات والكويت وعمان وقطر، والذي يشهد أزمة خطيرة بسبب القطيعة بين قطر وثلاث دول أخرى من المجلس.

وهي الزيارة الأولى لظريف إلى قطر منذ بدء الأزمة في حزيران / يونيو بين الامارة ودول مجاورة في الخليج، بحسب قاسمي. وتابع المتحدث ان وزير الخارجية «سيلتقي نظيره القطري (الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني) للتحديث في التعاون الاقتصادي والاحداث الأخيرة في سوريا والعراق واليمن ومجمل المسائل المتعلقة بالخليج الفارسي خصوصا سبل تعزيز التعاون في المنطقة».

دعا المتحدث باسم الحكومة العراقية في بيان أمس السلطات الكردية إلى «إيقاف التصعيد والاستفزاز» في المناطق المتنازع عليها التي سيطر عليها الاكراد بعد يونيو 2014، مجددا الطلب من اقليم كردستان إلغاء نتائج الاستفتاء والدخول في حوار جاد مع بغداد.

وقال سعد الحديثي في بيان مقتضب «على الاقليم إيقاف التصعيد والاستفزاز في المناطق المتنازع عليها من قبل الاقليم». ويشير الحديثي إلى المناطق التي سيطر عليها الاكراد في محافظات نينوى وديالى وكركوك، مستشهدا بالفوضى التي حصلت بعد انهيار قطاعات الجيش في منتصف 2014 في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.

وأوضح الحديثي ان «المناطق التي تسمى المتنازع عليها تخضع إلى ولاية الحكومة العراقية. وبالتالي، كل ما يتعلق بالقضايا

الإدارية والخدمية هو تحت ادارة وسلطة الحكومة الاتحادية».

وأضاف «لكن بعد 10 حزيران / يونيو 2014، تمددت قوات البشمركة، وهناك مواقف لسؤولي الاقليم لا نعود عن المناطق التي انتشروا فيها، وهذا مخالف للدستور».

وتابع ان «حركة قطعت قوات البشمركة التي كان من المفترض ان تكون بشكل مؤقت في المناطق التي تحررت في الموصل، يجب ان تنتهي، لانها تشكل استفزازا».

كما أكد المتحدث «ضرورة قيام الاقليم بإلغاء نتائج الاستفتاء المخالف للدستور ومن ثم الدخول في حوار جاد لتعزيم وحدة العراق».

وعارضت بغداد بشدة إجراء اقليم كردستان الاستفتاء على الاستقلال، وقررت عقوبات دخلت حيز التنفيذ منها وقف الرحلات الدولية إلى مطارب أربيل والسليمانية، وطالبت

## في المناطق المتنازع عليها

## بغداد تدعو أربيل إلى وقف «الاستفزاز»

وأعلنت قوات الحشد الشعبي تحرير خمس قرى منذ تحيط جنوب الرشاد منذ انطلاق العملية فجر اليوم. وأضرم تنظيم الدولة الإسلامية النيران في عدد من ابار النفط الحويجة لو قف تقدم القوات الحكومية.

واستولى الجهاديون على الحويجة التي تقع على بعد 230 كلم عن بغداد، في حزيران / يونيو 2014 تزامنا مع سيطرته على الموصل، ثاني مدن العراق التي استعادتها القوات العراقية بدعم من طيران التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في تموز / يوليو الماضي. وتقع الحويجة البالغ عدد سكانها 70 الف نسمة في محافظة كركوك الغنية بالنفط والتي تتنازع السيطرة عليها منذ سنوات حكومتا بغداد واطليم كردستان العراق الذي يحدها شمالا وشرقا.

سلطات الاقليم بتسليم المنافذ البرية. إلى ذلك، شنت القوات العراقية هجوما واسعا أمس لاستعادة بلدة الرشاد الواقعة على بعد 30 كلم جنوب شرق الحويجة المعقل الاخير لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال البلاد.

وقال الفريق الركن عبد الامير رشيد يار الله في بيان «على بركة الله شرعت قوات جهاز مكافحة الارهاب وقطعات الحشد الشعبي بتنفيذ عملية واسعة لتحرير ناحية الرشاد والقرى والمناطق المحيطة بها ضمن الصفحة الثانية من المرحلة الثانية لعمليات تحرير الحويجة والتفاصيل». واستعادت القوات العراقية منذ انطلاق عمليات استعادة الحويجة، ثلاث بلدات وهي العباسي والزباب والساحل الايسر للشرقاط واكثر من مئتي قرية.

## عمان ترفض تقرير المنظمة

## «رايتس ووتش» تتهم الأردن بترحيل

## جماعي للاجئين السوريين

خطر عليهم». وقال وزير الدولة لشؤون الاعلام محمد المومني الناطق لارسمي باسم الحكومة لوكالة فرانس برس «نرفض ما جاء بالتقرير ونمنعي على المنظمات مراعاة الدقة في هذه الشؤون ويعودون دور الاردن الانساني الكبير بهذا الشأن». واضاف ان على المنظمات الدولية «ايضا مطالبة العالم بدعم الدول المضيفة للاجئين والضغط على باقي الدول لاستيعاب مزيد من اللاجئين»، مؤكدا ان «امن الاردن والاردنيين فوق كل اعتبار».

واوضح المومني ان «الاردن ينفذ احكام القانون الدولي المرتبطة بهذا الامر». وتؤدي المملكة نحو 680 الف لاجئ سوري فروا من الحرب في بلدهم منذ آذار / مارس 2011 وسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، يضاف اليهم بحسب الحكومة، نحو 700 الف سوري دخلوا الاردن قبل اندلاع النزاع.

ويقول الاردن الذي يشترك مع سوريا بحدود برية تزيد عن 370 كيلومترا، انه بلغ «الحد الاقصى» في قدرته على تحمل اعباء اللاجئين السوريين.

وتقول عمان ان الكلفة التي تتحملها نتيجة الازمة السورية تقارب 6.6 مليارات دولار، وان المملكة تحتاج إلى ثمانية مليارات دولار اضافية للتعامل مع الازمة حتى 2018. وقالت المنظمة في تقريرها انها قابلت 35 لاجئا سوريا في الاردن وتحدثت إلى 13 سوريا عبر الهاتف، وجميعهم رحلتهم السلطات اردنية مؤخرا إلى سوريا. وأشارت إلى ان الذين رحلتهم السلطات الاردنية او الذين يعرفون أو يتواصلون مع آخرين تم ترحيلهم، قالوا ان «السلطات لم تقدم أدلة كافية على ارتكابهم مخالفات قبل ترحيلهم».

وتابعت ان «المسؤولين الاردنيين لم يمنحوا أي فرصة حقيقية للاجئين السوريين للاعتراض على ترحيلهم، أو التماس المساعدة القانونية، أو مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل ترحيلهم». وأشارت إلى ان «عمليات الابعاد الجماعي والترحيل الفردي للاجئين السوريين ارتفعت في منتصف 2016 ومرة أخرى في أوائل 2017».

اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الاميركية المدافعة عن حقوق الانسان أمس الاردن بالقيام ب«ترحيل جماعي للاجئين السوريين، في تقرير رفضه الاردن، مؤكدا ان هؤلاء النازحين يعودون «طوعا» إلى سوريا. وقالت «هيومن رايتس ووتش» في تقرير يقع في 23 صفحة بعنوان «لا عرف ماذا اعدونا، ترحيل وابعاد الأر لن للاجئين السوريين».

إن «السلطات الأردنية تقوم بترحيل جماعي للاجئين سوريين، بما في ذلك ابعاد جماعي لاسر كبيرة». واضافت «في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2017، رحلت السلطات الأردنية شهريا نحو 400 لاجئ سوري مسجلين إضافة إلى حوالي 300 ترحيل يبدو أنها طوعية للاجئين مسجلين». وأشارت إلى ان نحو 500 لاجئ غيرهم يعودون شهريا إلى سوريا في ظروف غير واضحة». ونقل التقرير عن مدير قسم حقوق اللاجئين في المنظمة بيل فريليك قوله «على الأردن ألا يرسل الناس إلى سوريا من دون التأكد من أنهم لن يواجهوا خطر التعذيب أو الأذى الجسيم، ومن دون إتاحة فرصة عادلة لهم لإثبات حاجتهم للحماية». واضاف «لكن الأردن أبعد مجموعات من اللاجئين بشكل جماعي وحرم الأشخاص المشتبه بارتكابهم خروقات أمنية من الإجراءات القانونية الواجبة، وتجاهل التهديدات الحقيقية التي يواجهها المبعودون عند عودتهم إلى سوريا».

وتابع فريليك «على الأردن ألا يرسل اللاجئين السوريين بشكل جماعي». واضاف «ينبغي منح فرصة عادلة للمشتبه بكونهم يشكلون تهديدات، للطعن في الأدلة ضدهم، وأن ننظر السلطات في خطر التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في حالة إعادتهم».

## «لا أدلة كافية»

وردا على التقرير، دعت الحكومة الأردنية المنظمات الدولية إلى «مراعاة الدقة» في تقاريرها. وأكدت ان «عودة اللاجئين طوعية وليست إلى مناطق فيها أي

## 8 قتلى من حزب الله في ضربة لطائرة من دون طيار في وسط سورية

## تفجير مزدوج يستهدف حي الميدان في دمشق



الدخان يتصاعد جراء التفجير في دمشق

الدولة الإسلامية في منطقة البادية السورية التي تمتد من ريف حمص الشرقي حتى مدينة دير الزور (شرق). ويشن تنظيم الدولة الإسلامية منذ الخميس هجمات معاكسة على مواقع قوات النظام وحلفائها في ريف حمص الشرقي، حيث تدور مواجهات عنيفة بين الطرفين تسببت، وفق المرصد، بمقتل 172 عنصراً على الأقل من قوات النظام والمسلحين الموالين لها، بينهم 26 عنصراً من حزب الله منذ

بالإضافة إلى مقاتلين سوريين لم يحدد عددهم. وأوضح ان العمل جار «للتأكد من هوية من نفذ الغارة».

ويقاتل حزب الله المدعوم من إيران علنا منذ العام 2013 إلى جانب قوات النظام في سوريا، ويشترك في المعارك على الخطوط الامامية في المعارك. ويخوض حزب الله إلى جانب قوات النظام وبدعم روسي، هجوماً ضد تنظيم

لحقوق الإنسان. وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس «استهدفت طائرة من دون طيار مجهولة الهوية موقعا لحزب الله قرب منطقة السخنة في بادية حمص الشرقية، ما تسبب بمقتل ثمانية من عناصره على الأقل واصابة أكثر من عشرين آخرين بجروح».

وأكد مصدر ميداني لوكالة فرانس برس وقوع الغارة التي قال انها تسببت بمقتل سبعة عناصر من الحزب على الأقل،